

1,13 مليار دينار أرباح الشركات المدرجة في النصف الأول

55,2٪ من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء

مقارنة الشركات التي أعلنت عن أرباحها خلال النصف الأول 2019 مع النصف الأول 2018						
الترتيب حسب قيمة التغير	القطاع	عدد الشركات المدرجة	أرباح الشركات المدرجة (مليار دينار كويتي)		النمو %	نسبة من إجمالي
			النصف الأول 2019	النصف الأول 2018		
1	قطاع النفط والغاز	5	5,744	8,508	33.1%	40.8%
2	قطاع المواد الأساسية	1	588	965	39.0%	40.1%
3	قطاع الصناعة	29	116,326	136,805	15.0%	12.6%
4	قطاع السلع الغذائية	3	6,899	6,633	4.0%	0.6%
5	قطاع الرعاية الصحية	2	1,931	3,753	48.6%	0.3%
6	قطاع خدمات المستهلكية	14	16,246	17,019	4.5%	1.6%
7	قطاع الاتصالات	5	135,649	121,916	11.3%	11.3%
8	قطاع البنوك	12	610,589	565,062	8.1%	52.1%
9	قطاع التأمين	8	28,479	22,809	24.9%	2.1%
10	قطاع العقار	36	55,408	64,230	13.7%	5.9%
11	قطاع خدمات مالية	49	157,624	135,124	16.7%	12.5%
12	قطاع التكنولوجيا	1	23	690	96.7%	0.1%
	إجمالي السوق	165	1,135,505	1,083,593	4.8%	100%

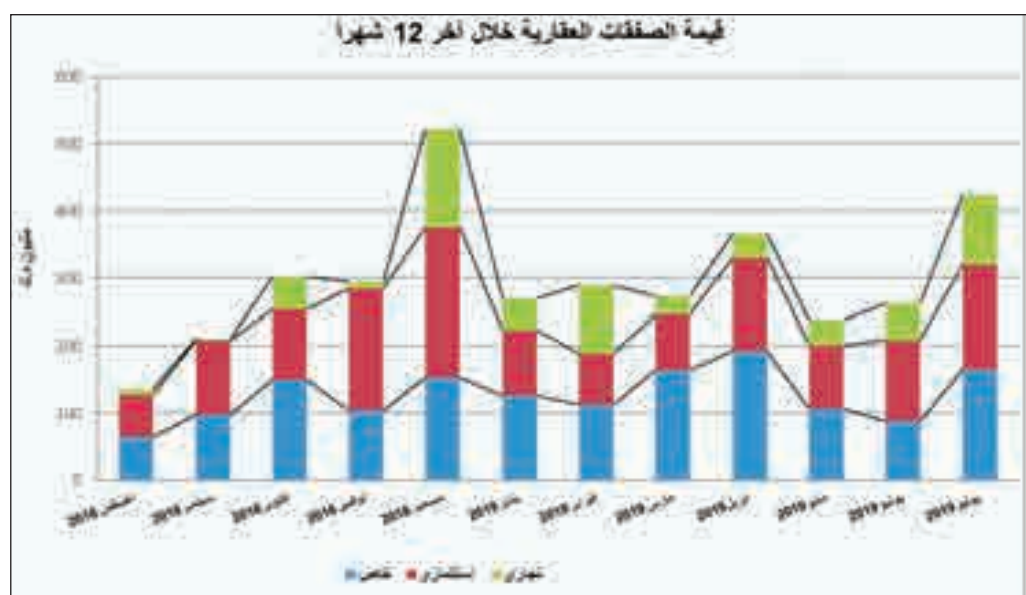
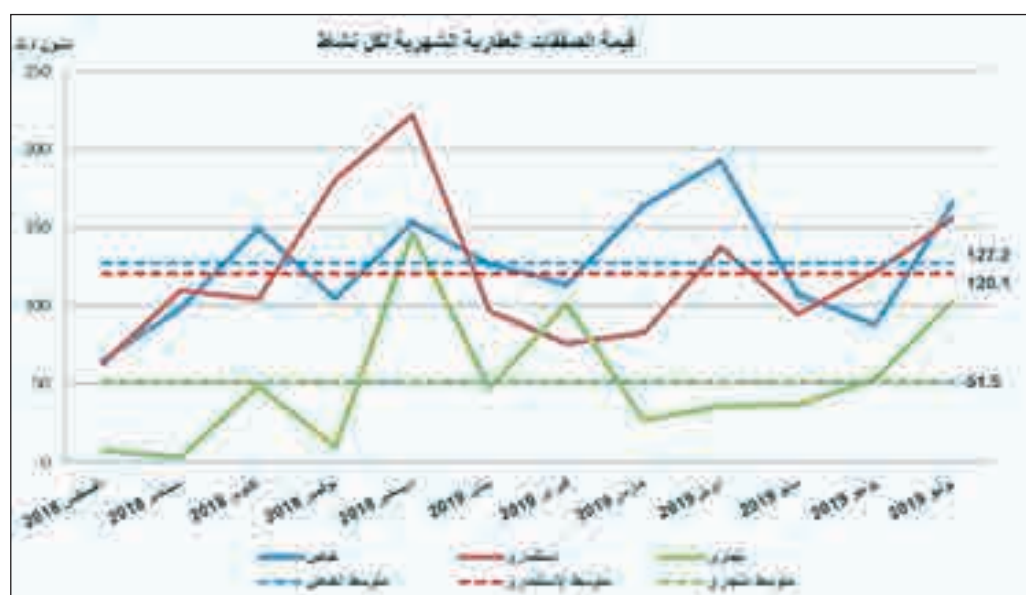
بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن النصف الأول من السنة الحالية 165 شركة، أو نحو 94.3% من عدد الشركات المدرجة البالغ 175 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها وذلك وتختلف سنتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 1.136 مليار دينار، أي بنسبة نمو بنحو 4.8% عن مستوى أرباح النصف الأول من عام 2018 البالغة 1.084 مليار دينار. ولكنها حققت تراجعاً وبنحو 6.1% مقارنة بمستوى أرباح نفس العينة للربع الأول من عام 2019، حيث حققت تلك الشركات نحو 550 مليون دينار للربع الثاني من عام 2019، مقارنة بنحو 585.5 مليون دينار للربع الأول من العام الجاري.

وقال تقرير «الشال»: «زادت 5 قطاعات من مستوى ربحيتها عند مقارنة أرباحها مع أداء النصف الأول من عام 2018، بينما خففت 7 قطاعات مستوى أرباحها مقارنة بالفتره ذاتها من العام الماضي، أفضلها قطاع البنوك الذي زاد أرباحه بنحو 565.1 مليون دينار، إلى نحو 610.6 ملايين دينار، ثانياً قطاع الخدمات المالية الذي زاد أرباحه من نحو 135.1 مليون دينار إلى نحو 157.6 مليون دينار، تلاهما في الارتفاع قطاع الاتصالات الذي زاد أرباحه من نحو 121.9 مليون دينار إلى نحو 135.6 مليون دينار كويتي. بينما تراجعت قيمة أرباح قطاع الصناعة من نحو 136.8

مليون دينار إلى نحو 116.3 مليون دينار، وثغافيل أداء القطاعات يلخصها الجدول المرفق. وتشير نتائج النصف الأول من العام الحالي إلى تحسن أداء 91 شركة مقارنة مع النصف الأول من عام 2018، من ضمنها زادت 66 شركة مستوى أرباحها وخففت 25 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي أن 55.2% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في مستوى أدائها، ضمنها 50 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 24 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الراحه، حققت عشر شركات قيادية أرباح بنحو 745.8 مليون دينار كويتي، أو نحو 65.7% من إجمالي الأرباح المطلقة. تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 209.1 مليون دينار كويتي، وجاء «البنك الأهلي المتحد (البحرين)» في المرتبة الثانية بنحو 114.4 مليون دينار، و«بيت التمويل الكويتي» في المرتبة الثالثة بنحو 107.7 مليون دينار، واحتلت شركة «زين» المرتبة الرابعة بنحو 97.3 مليون دينار كويتي، وعلى التقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 43.3 مليون دينار، وضمنها حققت شركة «أبيار للتطوير العقاري» أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 19.8 مليون دينار، تلتها شركة «الاستشارات المالية الدولية» بنحو 6.2 ملايين دينار.

بلغت الصفقات العقارية 736 صفقة

425 مليون دينار قيمة تداولات سوق العقار في يونيو



تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل، إدارة التسجيل العقاري والتوثيق، «بعد ارتفاع سيولة سوق العقار في يوليو 2019 مقارنة بسببولة يونيو 2019، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر يوليو نحو 425.3 مليون دينار، وهي قيمة أعلى بما نسبته 61.6% عن مستوى سيولة شهر يونيو 2019 البالغة نحو 263.2 مليون دينار، ولكنها أدنى بما نسبته 20.5% مقارنة مع سيولة يوليو 2018، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 535 مليون دينار.

وتوزعت تداولات يوليو 2019 ما بين نحو 382.4 مليون دينار عقوداً، ونحو 42.9 مليون دينار وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 736 صفقة، توزعت ما بين 691 عقوداً و45 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدى أعلى عدد من الصفقات بـ 257 صفقة وممتلئة بنحو 34.9% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بـ 142 صفقة وتمثل نحو 19.3%، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 49 صفقة ممثلة بنحو 6.7%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 165.1 مليون دينار، مرتفعة بنحو 88.1% مقارنة مع يونيو 2019 عندما بلغت نحو 87.7 مليون دينار، وارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 38.8% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 33.3% في يونيو 2019. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 127.2 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات شهر يوليو 2019 أعلى بما نسبته 29.8% مقارنة بالمعدل. وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 498 صفقة مقارنة بـ 276 صفقة في يونيو 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 331 ألف دينار مقارنة بنحو 318 ألف دينار في يونيو 2019، أي بارتفاع حدود 4.3%. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 155.4 مليون دينار أي بارتفاع بنحو 28.3% مقارنة بشهر يونيو 2019 حين بلغت نحو 121.1 مليون دينار، وانخفضت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 36.5% مقارنة بما نسبته 46% وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال

نحو 55.6% من موجوداتها

«المركزي»: 37 مليار دينار حجم التسهيلات الائتمانية من البنوك للمقيمين

ذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية لشهر يونيو 2019، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام «بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016» قد انخفض بما قيمته 420 مليون دينار مقارنة بمستواه في نهاية مارس 2019، ليصبح 2.972 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2019، أي ما نسبته نحو 6.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي المقدر لعام 2018 البالغ نحو 42.8 مليار دينار. وبلغ متوسط أسعار الفائدة «العائد» على أدوات الدين العام لمدة سنة 3.250%، لمدة سنتين 3.375%، لمدة 3 سنوات 3.375%، لمدة 5 سنوات 3.500%، لمدة 7 سنوات 3.625%، ولمدة 10 سنوات 3.875%. وستتأثر البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام 100% في نهاية

مارس 2019. وتذكر النشرة، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية يونيو 2019 قد بلغ نحو 37.881 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 55.6% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 460.6 مليون دينار، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1.2% عما كان عليه في نهاية مارس 2019. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 15.976 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 42.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية «نحو 15.909 مليار دينار في نهاية مارس 2019، وبنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 0.4%، وبلغت قيمة القروض المسقطة ضمنها نحو 11.796 مليار دينار أي ما نسبته نحو 73.8% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2.578 مليار دينار أي ما نسبته نحو 16.1% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.228 مليار دينار. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 8.615 مليار دينار أي ما نسبته نحو 22.7% من الإجمالي «نحو 8.314 مليار دينار في نهاية مارس 2019»، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الائتمانية تمويل شخصية وعقارية. ولقطاع التجارة نحو 3.430 مليار دينار أي ما نسبته نحو 9.1% «نحو 3.446 مليار دينار في نهاية مارس 2019».

44 مليار دينار إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية

ولقطاع المقاولات نحو 2.008 مليار دينار أي ما نسبته نحو 5.3% «نحو 2.096 مليار دينار في نهاية مارس 2019»، ولقطاع الصناعة نحو 1.997 مليار دينار أي ما نسبته نحو 5.3% «نحو 1.950 مليار دينار في نهاية مارس 2019»، ولقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 1.159 مليار دينار أي ما نسبته نحو 3.1% «نحو 1.144 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019».

وتشير النشرة أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 44.025 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 64.6% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 854.9 مليون دينار عما كان عليه في نهاية مارس 2019، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 2% نتيجة ارتفاع قيمة ودائع القطاع العام بنحو 884 مليون دينار. ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتحريف الشامل، أي شاملة المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -لا يشمل الحكومة- نحو 37.115 مليار دينار أي ما نسبته نحو 84.3%، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار منها نحو 34.588 مليار دينار أي ما نسبته نحو 93.2%، وما يعادل نحو 2.527 مليار دينار بالعملة الأجنبية لعملاء القطاع الخاص أيضاً.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بكل من الدينار الكويتي والدولار الأميركي مقارنة بنهاية مارس 2019، فتذكر النشرة أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل مازال لصالح الدينار في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0.764 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.727 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.738 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.742 نقطة لودائع 12 شهراً. بينما كان ذلك الفرق في نهاية مارس 2019 نحو 0.819 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.750 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.716 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.666 نقطة لودائع 12 شهراً. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في يونيو 2019 نحو 303.494 فلوس لكل دولار أمريكي، بانخفاض طفيف جداً بلغ نحو 0.014% مقارنة بالمتوسط الشهري لمارس 2019 عندما بلغ نحو 303.538 فلوس كويتي لكل دولار أمريكي.

أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن اتخاذ التدابير الاحترازية والتحفظ المؤقت على بعض القناني البلاستيكية التي تحمل علامة «P86»، و«P86» و«7 pc» وغيرهما لحين ظهور نتائج اختبارها إذا ما كانت تحمل أضراراً للصحة. وقالت «التجارة» في بيان صحافي، إنها سحبت عينات من القناني الموجودة في الأسواق وأحالتها إلى مختبرات الهيئة العامة للغذاء والتغذية ومختبرات الهيئة العامة للصناعة للتأكد من مدى مطابقتها للمواصفات الصحية الكويتية. وأكدت أن الحملات التفتيشية على الأسواق

متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 73 صفقة مقارنة بـ 83 صفقة لشهر يونيو 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر يوليو 2019 نحو 1.4 مليون دينار مقارنة بمعدل يونيو 2019 والبالغ نحو 641 ألف دينار كويتي، أي بارتفاع حدود 118.7% كما تمت صفقتان على نشاط المخازن بقيمة 2.6 مليون دينار، مقارنة بصفقة واحدة بلغت قيمتها نحو 1.3 مليون دينار في يونيو 2019. وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر يوليو بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة «يوليو 2018» تلاحظ أنها حققت انخفاصاً من نحو 535 مليون دينار إلى نحو 425.3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 20.5% كما أسلفنا. وبما سببه انخفاص سيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 34.3%، سيولة النشاط

12 شهراً نحو 120.1 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات شهر يوليو أعلى بما نسبته 29.4% مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وارتفع عدد صفقاته إلى 163 صفقة مقارنة بـ 119 صفقة في يونيو 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 953 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 1 مليون دينار في يونيو 2019، أي بانخفاض حدود 6.3%. وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 102.3 مليون دينار، أي ارتفعت بنحو 92.4% مقارنة مع يونيو 2019 حين بلغت نحو 53.2 مليون دينار، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 24% مقارنة بما نسبته 20.2%، وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 51.5 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات شهر يوليو أعلى بنحو 98.4% عن

«التجارة» تتخذ التدابير الاحترازية للقناني البلاستيكية لحين التأكد من سلامتها

مستمرة، محذرة من انها لن تتوانى عن اتخاذ الإجراءات القانونية بحق أي مخالف بيع هذه الأنواع من القناني البلاستيكية التي تحمل علامة «P86»، و«P86» و«7 pc». لحين ورود النتائج. وشددت على حرصها على عدم السماح ببيع أو تداول أي مواد تضر بصحة المستهلكين، داعية في الوقت ذاته المستهلكين إلى الإبلاغ عن أي مخالفة تواجههم ولا سيما في هذا الإطار مع موسم شراء احتياجات طلبة المدارس على الخط الساخن 135 أو تطبيق الوزارة الإلكتروني أو حسابات الوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي.